لماذا "يتحمس" لبنان لحقوق الشعب الفلسطيني؟

قبل حرب ٦ تشرين، كان دور لبنان، كما تحدده الاجهزة الرسمية ، وفقا على نقطتين :

الاولى ، دور لبنان الخاص في المنطقة العربية، الذي شكل مدخلا دبلوماسيا للغرب الراسمالي وصله الوصل بين الدول العربية واقطاب المعسكر الامبريالي وطليعته الولايات المتحدة .

الثانية ، اتخاذ موقف التخاذل امام العدو الصهيوني ، بحجة عدم قدرة لبنان على المواجهة او الدفاع عن الحدود ، وعدم قدرة لبنان على تحمل مسؤولية المواجهة المنفردة مع اسرائيل في ظل صمت الجبهات الصديقة وسكونها الطويل ، وبالتالي اتخاذ ذريعة من الصمت العربي لتبرير الصدامات مع المقاومة او الحد من نشاطها انطلاقا من الاراضي اللبنانية .

بعد الحرب ماذا كانت الحجة ؟

خلال الحرب وقفت الجبهة اللبنانية صامتة ، وقفت بعيدا تتفرج على الحرب الدائرة مع العدو الصهيوني . وتحرك العالم باسره لمعالجة الوضع ولم تتحرك الاجهزة الرسمية بوصة واحدة بانتظار ما سيحصل وما سيترتب عليه من نتائج عملية بعد انتهاء المعركة .

واذا كانت حجة تخاذل السلطة قبل تشرين تتلخص بصمت الجبهة العربية ، واذا كانت المقاومة قد اوقفت عمليات التسلل من الاراضي اللبنانية تحت ضغط تلك الحجة لتوفير الجهد والقوى للمعركة الفاصلة . فان الحرب قد اسقطت تلك الذريعة امام الواقع . فالجبهة العربية تحت النار واصداء المعركة ، بينما الاجهزة الرسمية تحت « جبهة » داخلية ضد المستهلك والطبقة العاملة محملة المواطن اللبناني نتائج المعركة دون مقابل للدفاع عن الجنوب ومواجهة الاعتداءات الاسرائيلية .

وحاولت الاجهزة الرسمية ان تحشر « انفها » في المعركة من خلال شعار « الدبلوماسية » ودور لبنان الخاص في الحرب . واخذت السلطة تعد نفسها لمواجهة سياسية امام الحركة الوطنية في الداخل ولمواجهة دبلوماسية امام الغرب الامبريالي في الخارج حتى بدات تجهز الاعدة للقيام بحملة دعائية للاخوة العرب .

الا ان نتائج المعركة السياسية جاءت تعاكس فعاليتها العسكرية . فالكل كان يتوقع ازدياد العداء للامبريالية الاميركية بعد اتضاح موقفها العدواني الشرس ودعمها الكلي الشامل لاسرائيل مما احرج اصدقاءها واسقط شعار « تحييد » اميركا في معركتنا ضد اسرائيل .

والكل كان يتوقع عودة النهوض الثوري الى المنطقة العربية لوضعها امام مرحلة نضال جديدة تتسم بحرب طويلة الامد ستنزف من خلالها قوى اسرائيل وذلك بالتنسيق والتعاون والدعم من دول المعسكر الاشتراكي . والكل كان يتوقع ان الانتصار السياسي سيلعب دورا مهما في ترجيح كفة الميزان العسكري ضد العدو الصهيوني .

الا ان ذلك لم يحدث ، مما اربك السياسة اللبنانية الرسمية، واخذت تعيد النظر فيما وصلت اليه ابان حرب تشرين . وبدأت من جديد تطرح شعارات التخاذل ، ولكن هذه المرة اسقطت السلطة من يدها « مصاصة » الدور الدبلوماسي الخاص للبنان . وبسبب ذلك ان الدول العربية وخاصة مصر السادات لم تعد بحاجة الى فعالية لبنان الدبلوماسية او صداقات السعودية مع المعسكر الامبريالي . اذ بعدما كان الحوار – قبل الحرب – يجري مداورة من خلال السعودية او لبنان الرسمي ، اصبح التخاطب مع اميركا واسرائيل يأتي مباشرة ودون معونة احد ، وذلك فورا بعد وقف اطلاق النار وزيارة اسماعيل فهمي لواشنطن وقيام كيسنجر بجولة استطلاع « عربية » وبعد عودة العلاقات الدبلوماسية التي عادت معها اوهام « تحييد اميركا في المعركة ضد العدو »واخيرا لا آخرا اجتماعات ولقاءات « خيمة الذل » في الكيلو متر ١٠١ .

ماذا كان موقف لبنان الرسمي ؟

امام هذه السياسة العربية الرسمية المتجهة بسرعة نحو احضان اميركا وبالتالي نحو الاستسلام الكامل للشروط الاسرائيلية والتصلب الاسرائيلي الذي يزداد كلما تنازل العرب ، ماذا كان موقف لبنان الرسمي ؟

لقد ركزت الاجهزة دعاياتها على موضوعة « حقوق الشعب الفلسطيني » وعدم التفريط بحق الفلسطينيين في العودة الى بلادهم ، وحل مسألة الفلسطينيين من الجذور بما في ذلك اراضي ١٩٤٨ .

ان هذا التشديد على هذه الناحية ، كان يعني بالنسبة الى السلطة ، وجود احتمالين :

الاول ، طموحها للمشاركة في ما يسمى مؤتمر السلام على حد تعبير السادات او المفاوضات المباشرة على حد تعبير غولدا مائير . وذلك لتسوية مشكلة الحدود مع العدو وخاصة فيما يتعلق بامن الاراضي اللبنانية المواجهة للحدود الجديدة نتيجة احتلال اسرائيل للاراضي العربية بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ .

الثاني ، مناقشة وضع الفلسطينيين في لبنان . اذ ان خوف السلطة منذ البداية كان منصبا على امكانية التسوية السلمية دون المرور على « المشردين » ابناء اراضي ١٩٤٨ ، وبالتالي زج لبنان في معركة داخلية لا تنتهي نتيجة تفجر التناقضات على صعيد الصدام مع الحركة الوطنية من جهة او على توقع الصدامات مع المقاومة بسبب اصرار الاخيرة على الاستمرار في القتال والعمل لتحرير كامل التراب الفلسطيني .

اذ ان طموح السلطه ، كان ولا يزال ، عدم الوصول الى اي تسوية قبل الشروع في حل « مشكلة الفلسطينيين » في الاراضي اللبنانية ، وبعدها ليكن ما يكون .

وعلقت الاجهزة الرسمية ، اهمية كبرى على زيارة سيسكو لبيروت ، ظنا منها بان سيسكو الاميركي سيكون في يده مفتاح المشكلة ، وجاء سيسكو ورحل وبقي « سر القفل » مجهولا .ومما زاد الامر غموضا هو صمت المبعوث الاميركي وما يقابله من ثرثرة لدى الجانب اللبناني .

وتلت الزيارة الاميركية لبيروت ، عدة زيارات مكثفة من بيروت لبعض العواصم العربية للوقوف على الوضع عن كثب وبالمقابل تمت عدة لقاءات مع قادة المقاومة الفلسطينية لمناقشة الوضع ومعرفة ما يريده الفلسطينيون. وجاء خلال ذلك اجتماع اللجنة الوزارية وبيان فؤاد نفاع الذي صال وجال في رحلة « سندبادية » حول العالم والمنطقة العربية ليقول لنا اخيرا بان حدود لبنان غير مضمونة دوليا وان مفتاح الحل لا يزال بيدامريكا وهي ستلعب الدور الرئيسي في « فك رموز شبكة ازمة الشرق الاوسط » ولذلك فان لبنان سيشارك في مؤتمر السلام وسيجد لنفسه مقعدا بجانب « الاخوان » العرب للمفاوضة على مصير شعب فلسطين .

بعد بيان وزير الخارجية فؤاد نفاع ازدادت وضوحا معالم حرص السلطة على حقوق الشعب الفلسطيني . وبان شعار « عدم التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني » على حقيقته . ان تطمين الوزير نفاع الى استمرار دور اميركا في المنطقة جعل الطبقة الحاكمة تتنفس الصعداء حرصا على مصالحها . وان طرح السلطة شعار « عدم التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني »يعني عمليا عدم التفريط بمصالح الطبقة الحاكمة . لان استمرار الوجود الفلسطيني في لبنان بعد التسوية المذلة ، سيعني عمليا استمرار الوجود الفدائي في المخيمات والجنوب وفي الاحياء الشعبية وازدياد توثيق الصلات مع الحركة الوطنية اللبنانية .وهذا ما يرعب الطبقة الحاكمة في لبنان وهذا ما دفع السلطة الى التشديد على اهمية حل « المشكلة الفلسطينيين »في لبنان .

ان حدود تحرك السلطة كانت واضحة تمام الوضوح منذ البداية ، قبل الحرب وبعدها ، فهو يصب في اتجاه واحد ، اي الركض المتواصل لتامين حماية مصالح الطبقة الحاكمة وعدم التفريط بها . وليكن بعد ذلك ما يكون .

دولة الاحتكار لم تترك شيئا دون أن تتاجر به ، حتى أرواح المواطنين

« كل شيء عند الدولة للتجارة ، حتى ارواح المواطنين .. »

هذا ما قاله احد المواطنين اثناء الحديث معه عند زيارتنا له في مستشفى الجامعه الاميركيه ببيروت .

وقبل ان يدخل مستشفى الجامعة كان في احد المستشفيات الحكوميه المعروفه « بخدماتها » الكبيرة للمواطنين !!

المواطن من الجنوب .

المهنة طالب في احدى مدارس الجنوب « الحديثة » و « المتطورة » جدا في عصر العلم والنور ، اذ لا تزال سطحها من « الاترنيت » ،

لم يذهب الى مستشفى صور لعدم وجود اطباء ،

لكنه ذهب الى مستشفى بعبدا ولم يدخله لعدم وجود واسطة ، وبحجة عدم وجود سرير فارغ .

خانه الحظ بالدخول الى مستشفى عين الحلوة وذلك بعد ان رفض المستشفى المذكور استقباله رغم افادة الطبيب الذي عاينه في مدينة صور . لذلك كان مجبرا ان يذهب الى مستشفى الدكتور لبيب ابو ظهر ليدفع « عشر ليرات فحصية » لكي يحوله الى المستشفى الحكومي .

ودخل المريض الى المستشفى مباشرة بعد ابراز ورقة المعاينة من الدكتور لبيب .

نفحص ولا نعالج

بعد عدة ايام من دخوله الى المستشفى تعرف الى الطبيب الكبير الذي كان يزور المرضى صباح كل يوم . وبعد اجراء جميع الفحوصات ، من تصوير اشعة، الى فحص دم ابغ ، ابلغ الدكتور اهل المريض :

« لا نستطيع ان نعالج ابنكم ، وعلاجه الوحيد في الجامعة الاميركية او اوتيل ديو والافضل في الجامعة الاميركية ولكن شرط ان تكون يدكم مفتوحة وعلاجه يكلف من ستة آلاف ليرة وما فوق » .

وبالفعل فقد ذهب الشاب مع اهله الى المستشفى فطلب منه مبلغ سبع مئة ليرة تأمين دخول فقط وكان اهله مجبرين على الدفع .

ماذا حدث في المستشفى ؟؟

في مستشفى الجامعه الاميركيه اكتشف الشاب المريض ما كان يجهله تماما ، وما يجهله جميع المواطنين تقريبا .

فلقد فوجيء بان الدكتور الكبير الذي كان يعاينه صباح كل يوم في المستشفى الحكومي لم يتخرج بعد وانه في جمعية طلاب الطب في الجامعه الاميركيه !! وان وزارة الصحة كي لا تتكلف وتحضر اطباء اخصائيين الى المستشفيات تأتي بطلاب الطب لكي يتمرنوا « ويعملوا صاج » اي تدريب بارواح البشر!! هذا مع انه ايضا في الجامعه الاميركية اكثر من ثمانية طلاب قاموا باجراء فحص للحنجرة لمعرفة نوعية المرض ...!

اجل ، لقد اكتشف الشاب المريض ولاحظ ان كل شيء غال في دولة الاحتكار وحكومة السماسرة عدا ارواح الشعب وخاصة الفقراء من ابنائه .

وتساءل : الى متى ستمر الدوله في استهتارها بمطالب الجماهير ؟ والى متى تبقى وزارة الصحة تتاجر بارواح الناس ؟!!

وما زال ينتظر الجواب ...

وهذا الجيش، هل يقهر؟!

هل يصبح حزب « يقطع هالعيشة » هو حزب الاكثرية الساحقة من اللبنانيين ؟!

هل يصبح الغلاء « عنتر زمانه » في اذهان الناس ، كما تريد الدولة له ان يكون ؟!

لقد اوشك الغلاء ان يصبح بالفعل ذلك « الجيش الذي لا يقهر » بفضل تدابير الدولة المتخذة لمواجهته .

فعلى ما يبدو ان اسلحة الدولة اللبنانية التي تستخدمها في مواجهة ذلك « الجيش الذي لا يقهر » هي اسلحة دفاعية وليست هجوميه ! اذ ان « البلاغات » التي تصدر عن الجماهير ، تفيد من خلال كثرتها ان تقدم ذلك « الجيش » يستمر ، رغم البلاغات التي تصدر من الجانب الآخر ، جانب السلطة الدفاعية ... والتي تفيد عن نجاح « قواتها في التصدي للغلاء ووقف تقدمه » !!

ولعل بلاغات الجماهير ان هي توقفت ، لسبب او لآخر ، عن اعطاء التفاصيل حول « اخبار الميدان » فان المواد الاستهلاكية ، والغذائية منها بشكل خاص ، لا تستطيع الا ان تظهر ثوبها الجديد ، ثوب «العز للرز» والمجد للسكر ... الى آخر المعزوفة التي يعرف المواطن اللبناني ان بقيتها ... في حياته !

ولهذا ، وبعد ان اتضح لاعضاء حزب « يقطع هالعيشة » ، ان عنتر لم يعنتر الا لان احدا لم يرده ، وان « الذي لا يقهر » هو الشعب وحده ، وان «الاسلحة الدفاعية» تصبح هجومية اذا توفرت لها الخطة والمخطط . لذلك قرر هؤلاء الاعضاء ان يتركوا حزبهم « العتيق » ، لينخرطوا في صفوف حزبهم الجديد ، حزب « يقطع هالنظام ... » .

***

– انا كريمة وهم بيستاهلوا

وافقت الدولة في لبنان على « اعطاء » العمال الزراعيين بعض حقوقهم . وبالطبع، فقد اعلنت الدوله عن عطائها هذا ، مثلما يعلن الغني عن « حسنة » يقدمها الى الفقير..

والانكى من ذلك ، هو ان اجهزة الاعلام الرسمية جدا ، ذهبت في تعليقاتها على تلك الخطوة الى حد القصد بان يقتنع الناس ان ذلك لم يكن سوى « هدية » من خاطر الدوله الى تلك الفئة من المواطنين. ومعلوم ان الهدية لا يطلبها او يطالب بها من يستحقها، وانما تقدم له دون علم له بها .

ترى ، هل صحيح ان دولتنا تقدم الهدايا للشعب مثلما يقدمها « بابا نويل » للاطفال؟

على هذا يجيب العمال الزراعيون الذين يستفيدون من خطوة الدولة هذه، ان «الدولة فضلها سابق» و « عاطفتها قوية كثير ومعروفة » ... و « كرمها زايد » . ولكنهم يعانون من مشكلة خطرة مع الدولة ، وهي مشكلة النسيان عندها . فعلى ما يبدو انها ارادت ان تنسى اليوم الحملة الواسعة التي قام بها العمال الزراعيون لانتزاع حقوقهم التي منها ما اقرته الدولة الان .

ارادت الدولة ان تنسى (وما اقدرها على ذلك) مراحل النضال الطويلة التي خاضها العمال الزراعيون حتى جمعوا صفوفهم وعقدوا مؤتمرهم وانتخبوا هيئاتهم النقابية ، ووضعوا الدراسات المفصلة والعميقة عن واقعهم ومطالبهم ، وحددوا القوانين التي يطالبون بايجاد تشريعات لها ... كل ذلك بمؤازرة ودعم الاحزاب والقوى التقدمية اللبنانية ، ورغم عراقيل و « فركشات » الدولة الكثيرة .

هذا ما يقوله العمال الزراعيون، ويقولون اكثر ، ان الدولة عندما وجدت نفسها مرغمة على تقديم تلك الحقوق عادت الى طريقتها القديمة : « انا كريمة وهم بيستاهلوا » !!

في لقاء مع عضو اللجنة التنفيذية للعمال الزراعيين في لبنان :

مشاكل العمال الزراعيين وقضاياهم

التقت « الهدف » مع عدد من المزارعين منهم عضو اللجنة التنفيذية للعمال الزراعيين في لبنان السيد علي مسلم من قرية البازورية بجوار مدينة صور. ومن المعروف ان هذه القرية تعتمد بالدرجة الاولى على الزراعة (زراعة الخضار والحبوب والحمضيات) ويبلغ عدد سكانها حوالي ٥ آلاف نسمة ، واجرت معه الحوار التالي:

س : مما تتألف فئة العمال الزراعيين ؟

ج : يتألف العمال الزراعيين من ثلاثة اقسام ، الفئة الاولى كبيرة ومعدومة (فئة عمال الارض) وبدورها تنقسم الى فئتين :

أ – فئة تخضع لنظام العمل المأجور ، وتعمل في الملكيات الكبيرة للارض (اقطاعيون متحولون الى راسماليين) . اكثرية الملاك هم من خارج البازورية وخاصة من صيدا حيث يملك بعض الراسماليين التجار حوالي ١٠٠٠ دونم ومن مدينة صور وجوارها يملكون نصف اراضي البلدة ايضا .

ب – فئة من العمال الموسميين ، تبدأ العمل في شهر اذار بشكل متقطع حتى تموز. وفي شهري آب وايلول تزداد عملها وتتكثف . والاجور تتراوح حسب العرض والطلب ، فتبدأ بـ ٥ ليرات للعامل وتنتهي بـ ٧ ليرات يوميا . اي ان العامل يشتغل في السنة ما لا يزيد عن ٢٠٠ يوم، فتتراوح اجرته كمعدل سنوي في اليوم الواحد ٣ ليرات وما بين ١٥٠٠ – ١٨٠٠ ليرة سنويا . فيضطر العامل لتشغيل اولاده في رعاية البقر وشطف الارض (الفلاحة) لسد الحاجات المتزايدة .

الفئة الثانية (فئة العمال المتوسطين شبه المعدومة) وهي تعمل في زراعة الخضار على اساس المحاصصة والضمان .

أ – فئة المحاصصة : يأخذون ما لا يزيد عن ١٠ دونم من صاحب الارض ، ويتكفلون بزراعتها (موسمها ٦ اشهر) بشروط عمل مرهق من الخامسة صباحا حتى المساء وذلك بنسبة ٢٥٪ من الارباح للعامل الزراعي و ٧٥٪ لصاحب الارض .

يعطي الدونم الواحد باقصى حد ٤٠٠ ليرة اي ان العامل المتوسط يحصل في السنة ٤٠٠٠ ليرة دون التكاليف ، ويأخذ منها ١٠٠٠ ليرة فقط ويعطي الباقي لصاحب الارض ... يدفع المزارع من حصته ٣٠٠ ليرة كأجرة للعمال عدا اتعابه واتعاب اسرته. فيبقى له ٦٠٠ ليرة لمدة ٦ اشهر من العمل.

ب – فئة الضمان : وهم العمال الذين يستطيعون توفير بعض الاموال يضمنون بها قطعة من الارض ، سعر ايجار الدونم الواحد ٣٠ ليرة دون ماء واذا توفر له الماء يصبح سعر الدونم ١٠٠ ليرة وما فوق . يكلف دونم الارض ، العامل الضامن ، كمبلغ اجمالي ٢٣٥ ليرة في السنة الواحدة يذهب منها ١٥ ليرة ثمن فلاحة و ١٥ ليرة ثمن بذار و٢٥ ليرة ثمن الرش و ٨٠ ليرة ثمن اسمدة و ١٠٠ ليرة ثمن اليد العاملة .

وكما قلنا بان دونم الارض المروي يعطي كأقصى حد ٤٠٠ ليرة ، يدفع منها ثمن اتعاب وكلفة اجمالية ٢٣٥ ليرة فيبقى له من الارباح ٦٥ ليرة لكل دونم . وبعض الاحيان يقع الضامن تحت استغلال المرابي حيث تتراكم على المزارع الديون بسبب حاجته لها في ايام انعدام الموسم وايضا يقع المزارع تحت حكم التجار الذين يفرضون اسعارهم على سوق الانتاج الزراعي . وتتراوح قدرة المزارع الضامن لاستئجار ما بين ٥ – ٢٠ دونم كل موسم .

وهناك فئة ثانية من المحاصصة ، اذ يأتي صاحب الارض ويقدم املاكه للعمال مقابل اخذه نصف الانتاج . اما العامل فعليه ان يدفع اجرة الفلاحة والاسمدة والرش والادوية والايدي العاملة، فتقطع كلها من حصة المزارع التي تبلغ ٥٠٪ فقط ... وهذا ما يضطر المحاصص لاستدانة الاموال من التاجر والمرابي لشراء مواد الكلفة (البذار ، الادوية والاسمدة والعمال) وعند حصاد الانتاج يفرض التاجر سعر البضاعة كما يريد، مما يضطر بعضهم للعمل في ارض اخرى لسد حاجاته وديونه المتراكمة .

اما الفئة الثالثة فهم الفلاحون الذين ينقسمون الى قسمين :

أ – الفلاحون المعدومون (الذين لا يملكون ارضا) وهم يعملون في ارض غيرهم، ويتعاقدون مع صاحب الارض حسب الانتاج . واكثر هؤلاء يعملون في زراعة الحبوب والتبغ.

ب – الفلاحون الصغار (اصحاب الملكيات الصغيرة) يزرعون الخضار الشتوية وبعض الحبوب ، حيث يتعادل مردود الانتاج مع الحاجات ، وبعضهم يضطر للعمل في ارض غيره او يبيعها لاحد الراسماليين الزراعيين او لاحد كبار ملاك الارض، ويتحول هو بدوره الى عامل زراعي او ينزح الى المدينة ليشتغل في حرفة او مهنة ما .

س : ما هي الاوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية للعمال الزراعيين والفلاحين ؟

ج : في ظل الواقع الذي عرضناه آنفا ، نرى بان اكثر القطاعات العمالية الزراعية، ترزح تحت ثقل رحمة الراسمال والتجار واصحاب الرساميل والملاكين الكبار الريفيين او المدنيين .

ولذلك فحياتنا الصحية معدومة ، اذا مرض احدنا مرضا شديدا يضطر الى بيع ارضه الصغيرة او بيته الصغير (هذا اذا كان يملك ارضا وبيتا) لمعالجة نفسه ولدفع اجرة الاطباء او المستشفى . واذا كان لا يملك ارضا ولا بيتا يموت من المرض قبل ان يموت من الجوع . مثلا اخي حسين مسلم كسر رجله منذ عام ، اضطر ان يبيع دونما من الارض يملكه في البازورية . ومثل آخر ، هناك مواطنة تدعى آمنة سرور مصابة بمرض وهي معرضة للموت بسبب عجزها عن دفع تكاليف المستشفى ... والجدير بالذكر ان مستوصف البازورية مقفل منذ سنين بالرغم من كل المراجعات . ومستشفى صور لا يوجد فيه لا اطباء ولا دواء ، مما دفع الاهلين نتيجة هذا الوضع السيء الى اللجوء الى مؤسسة الهلال الاحمر الفلسطيني لمساعدتهم وخدمتهم الصحية .

بالنسبة للوضع التعليمي ، لا يوجد بناء رسمي للمدرسة ، مما دفع الاهلين لاستئجار بعض الغرف على حساب اهل البازورية ، هذا عدا عن نقصان عدد افراد الهيئة التعليمية .

وعمال البلدة محرومون من العمل النقابي، اذ ان الدولة لم ترخص لهذا القطاع الزراعي بانشاء نقابة للعمال الزراعيين ، مما حرمهم مجددا من الدخول في الضمان الاجتماعي والصحي .

س : ما هي مطالب العمال الزراعيين ، وكيف تتحركون لنيلها ؟

ج : نتيجة نضال العمال الزراعيين وجهود القوى الوطنية ، عقدت مؤتمرات منظمة للعمال الزراعيين ، وتوجت اخيرا في مؤتمر وطني عام ضم عمال القطاع الزراعي، انبثق عنه لجنة تنفيذية تتألف من ١٦ عضوا ، يعتبرون الممثلين الحقيقيين للعمال الزراعيين (من كل محافظة ٤ اعضاء) .

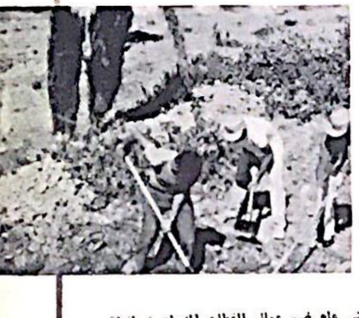

وحددت اللجنة مطالب العمال الزراعيين التي تشكل حدا ادنى لمستوى المعيشة اسوة ببعض القطاعات العمالية الاخرى، واهمها:

١ – حق العمل النقابي واعتبار اللجنة التنفيذية هي الممثل الشرعي للعمال الزراعيين .

٢ – تمثيل العمال الزراعيين في الضمان الاجتماعي والضمان الصحي اسوة بكافة العمال .

٣ – شمول العمال الزراعيين في قانون العمل اللبناني مع الغاء المادة التي تستثني العمال الزراعيين من قانون العمل .

وتواصل اللجنة جهودها في الاتصالات مع المسؤولين ، وفي عقد ندوات توعية للعمال الزراعيين مع تشكيل لجان محلية عمالية في القرى والمناطق .

وكانت حصيلة الجهود التي قامت بها اللجنة حتى الان ، لا شيء . بسبب الوعود الكاذبة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بالرغم من اشراكها في المؤتمر الوطني واعترافها الضمني بالعمال الزراعيين . مع العلم ان السلطات العليا قبل انبثاق اللجنة استغربت وجود ١٩٠ الف عامل زراعي في لبنان وذلك في رد على لقاء مع رئيس نقابة عمال البساتين .

ووعدت وزارة العمل بتشكيل لجنة من قبل الوزارة مع مندوب من العمال الزراعيين. وحتى الان لم تشكل اللجنة رغم مرور الوقت المحدد لتشكيلها .

ووزعت اللجنة رسائل لجميع النواب تشرح لهم مطالبها ، وحتى الان لم يثر اي نائب مشاكل العمال الزراعيين ولا قضاياهم الزمنة .